

ملخص حول دراسة سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية/ الاسكوا

نشرت الاسكوا دراستها حول "سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية"، حيث تهدف الدراسة الى تقديم إطار عمل يساعد صنّاع القرار في البلدان العربية على وضع سياسات ابتكار تدعم النمو الاقتصادي وتحقق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما تعتمد الدراسة على تجارب الدول المتقدمة والاستراتيجيات المعتمدة في الاقتصادات الناشئة التي حققت تنمية تكنولوجية واجتماعية، اضافة الى استعراضها كيفية تطبيق سياسات الابتكار بحيث تتناول القضايا الأساسية في المنطقة العربية مثل توظيف الشباب وتغيير المناخ والابتكار الاجتماعي.

أظهرت الدراسة أثر الابتكار خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي، التحسين الصناعي وتحسين الرعاية الاجتماعية وحماية البيئة، حيث يرتبط الابتكار بالركائز الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: الاقتصاد، المجتمع والبيئة، كما أشارت الدراسة الى ان اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا باتت منذ العام ٢٠١٥ تضع الابتكار ضمن أولوياتها القصوى في المنطقة العربية بناء على ما جاء في "خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" التي أطلقتها الأمم المتحدة.

أ- المنظور الدولي والإقليمي بشأن الابتكار:

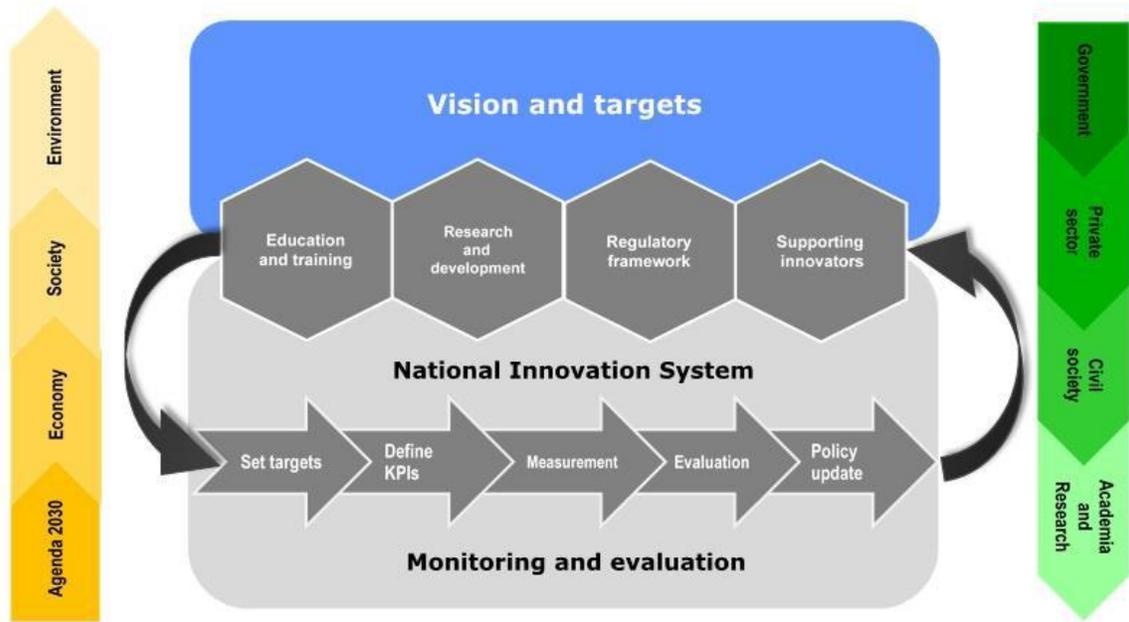
أوضحت الدراسة انه خلال منتصف القرن العشرين طرأت سياسات عامة في الدول المتطورة لتحسين العلوم والتكنولوجيا والابتكار، حيث يرتبط مفهوم نظام الابتكار مع صياغة تلك السياسات، كما اشارت الدراسة الى نظام ابتكار وطني يشمل القطاع العام، القطاع الخاص، التعليم العالي، الأبحاث والمجتمع المدني.

أشارت الدراسة الى اختيار (٥) دول عربية من اجل التباحث والنقاش في سياسات الابتكار، بالإضافة الى تزويدها بملخص عن كل ابتكار ناتج عن سياسة او استراتيجية متبعة في كل من مصر، الأردن، المغرب، السعودية والامارات، بينما قامت بعض الدول بتشكيل سياسات مخصصة للابتكار واخرى قامت بدمج الابتكار ضمن سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

أوضحت الدراسة ان التحديات المتعلقة ببناء نظام ابتكار وطني شامل في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتبر معقدة ومكلفة، لذلك يجب على الدول العربية البحث عن سبل التعاون والتكامل خلال بناء أنظمة ابتكار شاملة، حيث يعتبر تبني الاستراتيجية العربية للبحث والابداع خطوة صغيرة نحو تعاون أكبر وأشمل بين الدول العربية.

ب- إطار الابتكار المقترح للدول العربية:

يظهر الشكل أدناه، صياغة سياسات الابتكار لأفضل الممارسات المستنبطة من الدول المتطورة والمتقدمة التي استطاعت تنفيذ استراتيجيات ناجحة والوصول الى مستويات مرتفعة من التنمية الاجتماعية والتكنولوجية، حيث أن إطار العمل يلبي احتياجات وأولويات المنطقة العربية مع ادراك مفهوم التنمية المستدامة الاشراكية التي تتوافق مع مكونات هذا الاطار، حيث ركزت الاسكوا على الحاجة لتطوير نظام ابتكار وطني قوي والذي يعتبر اولوية أولى للدول العربية .



ج- مكونات نظام الابتكار الوطني:

قامت الاسكوا بالتعريف عن أربعة مكونات اساسية لنظام الابتكار الوطني والذي يحتاج لاهتمام كبير في سياسة الابتكار في العالم العربي، ومن هذه المكونات ما يلي:

أولاً: تحسين التعليم والتدريب:

يحتاج تطوير جودة التعليم الى منهج مختلف عن التعلم عن طريق الحفظ والتذكر المتبعة في الدول العربية، الأمر الذي يحتاج الى اصلاح المنظومة التعليمية.

ثانياً: توحيد الإطار التنظيمي للابتكار:

أوضحت الدراسة ان على الدول العربية العمل على وضع تشريعات تضمن نقل تكنولوجي ملائم واستثمار اجنبي مباشر، اضافة الى تقوية اطر وتشريعات الملكية الفكرية بما فيها اجراءات براءة الاختراع، فيما اوضحت الدراسة ان الشفافية والعدالة في التنافسية مازالت تغيب عن الغالبية العظمى من الدول العربية.

ثالثاً: دعم المبتكرين:

يحتاج ريادي الأعمال الى الدعم في ابداعاتهم، حيث على الدول العربية دعم مجالات الابداع مثل تقديم خدمات حاضنات الاعمال، توفير خدمة معلومات وتقديم التمويل وتطوير الشبكات.

رابعاً: الرقابة والتقييم:

أوضحت الدراسة في هذا الاطار ضرورة ان تكون عملية الرقابة والتقييم جزء من استراتيجيات الابتكار، كما اشارت الى المؤشرات التي يقاس من خلالها الابتكار وهي: الاتفاق على مجال البحث والتطوير، الصادرات ذات التكنولوجيا العالية، براءات الاختراع، جودة وكمية خريجي أنظمة التكنولوجيا والعلوم، حيث أكدت الدراسة على ضرورة اختيار مقاييس ذات علاقة ومجدية للأهداف والأولويات التي حددتها سياسة الابتكار، إضافة الى ضرورة جمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بمؤشرات الابتكار لدى الدول العربية وضرورة التمييز ما بين المؤشرات التي تقيس الإنجاز الذي تم احرازه في سياسة الابتكار المتبعة على أساس الأهداف الموضوعية وبين المؤشرات التي تقيس الابتكار على مستوى وطني، في حين أكدت الدراسة على ان افضل مؤشر لقياس الابتكار هو مؤشر الابتكار العالمي (GIT)، ولكنه قد لا يكون افضل مؤشر لتطوير



الدول بما فيها الدول العربية، كما اشارت الدراسة الى عمل العديد من المنظمات الإقليمية والدولية منذ عام ٢٠١٣ على تعريف وتنفيذ آلية لقياس الابتكار لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث اشتركت في هذه المبادرة (٩) دول عربية وتم دعوة دول عربية أخرى للمشاركة وجمع المعلومات المتعلقة بالمؤشر بشكل دوري.

د- التأقلم مع أهداف التنمية المستدامة:

أشارت الدراسة الى ان التحديات الرئيسية التي تواجه أهداف التنمية المستدامة هي ان طبيعتها شمولية لا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فحسب، وانما تشمل أيضاً الأهداف الاجتماعية والبيئية.

أشارت الدراسة الى ثلاثة مواضيع رئيسية للتأكد من ان سياسة الابتكار المتبعة تحاكي اهداف التنمية المستدامة والميمنة كالتالي:

١. توظيف فئة الشباب: تعتبر السياسات والمبادرات التي تستهدف التعليم والتدريب والتوظيف في غاية الأهمية في الدول العربية ومنها انسجام سياسة الاقتصاد الكلي وبرامج سوق العمل النشط.
٢. الابتكار الاجتماعي: على الدول العربية إيجاد مناهج إبداعية وحلول تحاكي القضايا الاجتماعية التي تقفل السياسات العامة في مناقشتها.
٣. تغير المناخ: تُعد المنطقة العربية منطقة معرضة للآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، لذلك تكم الحاجة في هذه المنطقة لوضع السياسات والابتكارات لتطوير المعرفة والكفاءات وتحسين برامج البحث والتطوير والانفاق.